

ارتفاع أسعار البطاريات والألواح الشمسية بنسبة ٢٥ بالمئة؟!

الأمبيرات وصلت لدمشق.. الكهرباء: أصبحت أمراً واقعاً.. والمحافظة: لم نتوسع بها

إفادي بك الشريف



كشف عضو مجلس محافظة دمشق سمير دكك في تصريح خاص لـ«الوطن» عن بدء العمل بنظام «الأمبيرات» في عدد من أسواق العاصمة دمشق مثل «الشان» والحراة والصالحية، بعد أن حصلت على التراخيص اللازمة، مؤكداً أن هذه الحالة ليست معممة إلى الآن، علماً أنه تم إزالة المولية الخاصة بهذا الأمر من حديقة السبكي إلى مكان آخر لعدم التسبب بأي إزعاجات للجوار ولمرتادي الحدائق على الإطلاق.

واعتقد أنه من المتوقع عدم التوسع بها وخاصة في ظل الانتفاضة السكاني، بحيث تحتاج لمساحات واسعة كالحداثي، علماً أننا للغاية لا نتمكن من ضغط موضوع المولدات والمحال الصناعية والمخابر وسط الحصول على تراخيص لهذا الأمر ما يتسبب بازعاجات للسكان ويتسبب بأضرار للبيئة.

في السياق، أكد مصدر في الكهرباء بدمشق لـ«الوطن» أن موضوع الأمبيرات أصبح أسراً واقعاً وتم الحصول على رخصة المحافظة بهذا الخصوص وليس من اختصاص «الكهرباء».

وكانت وزارة الكهرباء أكدت في تصريحات سابقة أن موضوع الأمبيرات غير اقتصادي، وغير مجد، ولا يسعون إلى تعميمه، لكن تم استخدامه في محافظة حلب بسبب ظروف الحصار والحرب، علماً أن الوزارة لا ترخص بيع الأمبيرات وأن التعامل مع هذه الظاهرة هو من اختصاص جهات ثالثة لأن حدود وزارة الكهرباء هو توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها وفق

الاقتصادي، وغير مجد، ولا يسعون إلى تعميمه، لكن تم استخدامه في محافظة حلب بسبب ظروف الحصار والحرب، علماً أن الوزارة لا ترخص بيع الأمبيرات وأن التعامل مع هذه الظاهرة هو من اختصاص جهات ثالثة لأن حدود وزارة الكهرباء هو توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها وفق

الاقتصادي، وغير مجد، ولا يسعون إلى تعميمه، لكن تم استخدامه في محافظة حلب بسبب ظروف الحصار والحرب، علماً أن الوزارة لا ترخص بيع الأمبيرات وأن التعامل مع هذه الظاهرة هو من اختصاص جهات ثالثة لأن حدود وزارة الكهرباء هو توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها وفق

الاقتصادي، وغير مجد، ولا يسعون إلى تعميمه، لكن تم استخدامه في محافظة حلب بسبب ظروف الحصار والحرب، علماً أن الوزارة لا ترخص بيع الأمبيرات وأن التعامل مع هذه الظاهرة هو من اختصاص جهات ثالثة لأن حدود وزارة الكهرباء هو توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها وفق

٧ ملايين حسب النوع والسعة، مؤكداً ضرورة وجود ضوابط أكبر لبيع البطاريات والرقابة عليها في أنحاء العاصمة، وخاصة المحال التي تتعامل بمادة الأسيد.

وقال دكك: لأن هذه المواد غير غذائية، فالرقابة عليها تعتبر بسيطة، ما يفترض التقييد في الأسعار وشهادة الاستيراد، مع القيام بجولات فيما يخص بيع وشراء البطاريات، وطلب قوائم (سعر التكلفة والسعر المارغ،) ذاكرةً أن هناك حديداً في سعر الصرف لذا لا بد من إجراء تدخل على صعيد خفض الأسعار في مختلف الأسواق.

وأشار عضو المجلس إلى وجود تفاوت كبير في الأسعار يصل لـ ٣٠ ألف أو ٤٠ ألف ليرة سورية مع الأخذ بالحسبان أن أسعار البطاريات ليست «محررة» على الإطلاق.

وأضاف: إن مجلس محافظة دمشق رفع توصية بإخراج المحال التي تتعامل بتعنية «الأسيد» إلى خارج دمشق للمناطق الصناعية، علماً أن القرار يخص مديرية المن والرخص، وأن هناك أضراراً كبيرة وتسببها تعتية الأسيد ومخاطر للمواطنين وللبيئة.

وقال: يفترض أن يتم التعامل بالبطاريات بشكل كبير، علماً أن هناك كميات مخزنة من البضائع.

وحول هذا الموضوع، أكد عضو مجلس المحافظة أن نسبة الارتفاع وصلت لـ ٢٥ بالمئة خلال الأشهر الماضية، ذاكرةً أن أسعار البطاريات تتراوح وسلياً بين نصف مليون

معضلة الرسوم الدراسية الجامعية بين تأمين الجودة وتوفير فرص الالتحاق بالتعليم العالي

إوائل معلل



المزوجة للتعليم العالي عن طريق تحديد الرسوم الدراسية المناسبة إلى جانب الإلتحاق الحكومي على التعليم العالي، يعد أمراً في غاية الأهمية، ولعل من المفيد جداً في هذا الخصوص الإطلاع على التجارب العالمية ودراساتها، لا نسخها وإدخالها والاستفادة من نتائجها.

التجربة الإنجليزية

أظهرت نتائج بحوث أجراها مركز التعليم العالي العالمي في جامعة لندن Centre for Global Higher Education أن انتقال إنجلترا إلى نظام الرسوم الدراسية منذ عام ١٩٩٨ حتى الآن أدى إلى زيادة جودة البرامج التعليمية وإلى ارتفاع معدلات الالتحاق ومزيد من تحقيق المساواة في التعليم العالي، فقد تبين أنه على مدى العقدين الماضيين، أدى اعتماد الرسوم الدراسية إلى زيادات كبيرة في تمويل التعليم العالي، على حين استمرت معدلات الالتحاق في الارتفاع، وضافت قوة المشاركة بين الطلاب الأغنياء والفقراء، وكان أسرع نمو في معدلات الالتحاق منذ إدخال الرسوم الدراسية هو من بين الفئات الأقل دخلاً، ويرى الباحثون أن هذا يرجع إلى حقيقة أن الزيادات الكبيرة في تكلفة الالتحاق بالجامعات كانت مصحوبة بزيادات مقابلة في المساعدات الطلابية، وبانخفاض في عدد الطلاب المداومين جزئياً و part-time students الذين يتعذر عليهم في الغالب الحصول على هذه المساعدة، خلال الفترة الزمنية نفسها.

تعد التجربة الفيتنامية إحدى التجارب المهمة الجديدة بالدراسة والتحليل، فقد اتبعت فيتنام منذ عام ١٩٩٧ نهجاً مماثلاً لسياسات تقاسم تكاليف التعليم العالي المتبعة في العديد من الدول الغربية، فسمحت للجامعات بفرض رسوم دراسية على الطلاب، إلى جانب الحصول على مصادر تمويل أخرى مثل التبرعات والهبات وما تجنيه من نقل التقات.

يصل نظام التعليم العالي في فيتنام من مصادر متنوعة منها: ميزانية الدولة، ومن القطاع الخاص، والرسوم الدراسية، ومصادر أخرى مثل «المساعدة الإنمائية الرسمية» والاستثمارات الأجنبية، وتشكل نفقات التعليم العالي التي تتحملها كل أسرة نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات الجامعات، على حين تظل الدولة الممول الرئيسي لهذا القطاع، إذ توّمن ٥٥ بالمئة من الميزانية الإجمالية للجامعات الحكومية، تؤمن الرسوم الدراسية نسبة ٤٢ بالمئة من

ميزانيتها الإجمالية، أما الجامعات الفيتنامية الخاصة فهي تعمل كمنظمات تجارية هادفة للربح على الرغم من اعتمادها بأنها مؤسسات غير ربحية، وهي تعتمد بالكامل تقريباً على عائدات الرسوم الدراسية، والدعم الوحيد الذي تحصل عليه من الحكومة هو الحوافز الضريبية، والأراضي المخصصة لها بتكلفة أدنى، أو من دون أي تكاليف في بعض الحالات.

ويظهر في الغالب إلى الجامعات الخاصة على أنها الخيار الثاني بعد مؤسسات التعليم العام، وتتمتع مؤسسات التعليم العالي الخاصة بقر أكبر من الاستقلال الذاتي والتحرر من سيطرة الدولة مقارنةً بنظيراتها من القطاع العام، لكن هناك أيضاً مخاوف تتعلق بجودة ما تقدمه من برامج تعليمية، ومن نقص إشراف الدولة عليها (على الرغم من وجود دلائل على أن بعض الجامعات الخاصة تحسّن مكانتها باستمرار)، وهناك حاجة إلى آلية مساءلة فعالة لمعالجة هذه المشكلة «الجزئية» في تنظيم الدولة للتعليم العالي الخاص.

التجربة الفيتنامية

في دراسة بحثية أجريت عن مدى استعداد طلاب الجامعات الفيتنامية لدفع الرسوم الدراسية في سياق تقاسم التكلفة، تبين أن ٤٠٠ دولار أمريكي سنوياً مقابل دروس إضافية خارج الجامعة لتحسين مؤهلاته ومعرفة ومهاراته، وأظهرت الدراسة التي شملت ٢٨٥ طالباً أن الطلاب في جامعة عامة مستعد لإنفاق ما متوسطه ٤٢٢ دولاراً أمريكياً سنوياً على دروس إضافية خارج الجامعة، مقارنةً بـ٣٤٢ دولاراً سنوياً بالنسبة لطلاب الذين يدرسون في جامعة خاصة.

والأمر الأكثر إثارة للاهتمام هو أن ٢٣٧ من ٢٨٥ طالباً شاركوا في الاستطلاع قالوا إنهم على استعداد لإنفاق هذه الأموال على الرسوم الدراسية بالجامعة إذا كان القطاع، على حد قولهم، يضمن جودة التعليم العالي التي تتحملها كل أسرة نسبة كبيرة من إجمالي إيرادات الجامعات، على حين تظل الدولة الممول الرئيسي لهذا القطاع، إذ توّمن ٥٥ بالمئة من الميزانية الإجمالية للجامعات الحكومية، تؤمن الرسوم الدراسية نسبة ٤٢ بالمئة من

استعداد لدفع رسوم دراسية إضافية، وفي دراسة بحثية أخرى أجريت عن كفاءة الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي الفيتنامية شملت ٥١ جامعة فييتنامية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ جرى فيها فحص مستوى تنوع مصادر الدخل في هذه الجامعات، أظهرت النتائج أن مؤشر الصحة المالية للجامعات الفيتنامية يقل عندما لا يكون لهذه الجامعات مصادر دخل متنوعة.

الخلاصة

يلاحظ بوضوح ما سبق أن هناك تناقضاً عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف المزوجة للتعليم العالي بضمان الجودة وتمويلها بالجامعات في آن معاً، فمن أجل الحصول على نظام عالي الجودة، يجب أن يساهم الطلاب فعلياً في تمويل العملية التعليمية، إلى جانب الدعم للجامعات، ومن جهة أخرى، إذا كان دعم الدولة منخفضاً بينما رسوم الطلاب مرتفعة، فإن ذلك يقلل من فرص الالتحاق بالجامعات، ويخلق للمساواة يمكن في إيجاد توازن بين مكونات الموارد المالية للجامعات تحقيقاً للأهداف المرجوة. ويكون ذلك بتحديد قيم مرسومة بعناية ومناسبة للرسوم الدراسية المستوفاه من الطلاب إلى جانب توفير موارد أخرى، الأمر الذي يتيح تحقيق هدفين اثنين: جودة الخدمات التعليمية، وإتاحة فرص الالتحاق بالجامعات للراغبين في ذلك، لكن هذا التوازن يجب أن يقر على أنه دراسات وبحوث ميدانية اقتصادية واجتماعية وتنموية، ويهيئ الحل الأفضل لمساواة تحديد الرسوم الطلابية الجامعية اتباع مبدأ الدفع بحسب القدرة (أي ادفع ما يمكنك تحمله)، وهو مبدأ يتبعه العديد من الجامعات العالمية حيث يتاح للطلاب الذين لا قدرة لهم على تحمل أعباء الرسوم الدراسية المرتفعة بإمكانية الحصول على مساعدات مالية، أو منح دراسية قائمة على الاحتياجات، أو قروض دراسية.

الكادر الطبي خسر ٣٠ بالمئة من أطباء التخدير..

شموط لـ«الوطن»: التأخير في إصدار التعرفة الطبية مكافأة للمشافي الخاصة

سورية بحاجة إلى أكثر من ألف طبيب تخدير كأقل تقدير

محمد منار حميمجو

اعتبرت رئيسة رابطة التخدير وتدير الألم في نقابة الأطباء زبيدة شموط أن التأخير في إصدار التعرفة يصيب في مصلحة العديد من المشافي الخاصة بل هي مكافأة لها باعتبار أن هذه المشافي تستغل الفرصة لوضع أسعار عشوائية وغير منتظمة، متسائلة عن أسباب التأخير في إصدار التعرفة علماً أنها جاهزة منذ فترة ليست بالقصيرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأت شموط أنه كلما كان هناك سرعة في إصدار التعرفة كان هناك انتظام للعمل أكثر وكذلك مناسبة لكل من يأخذ أجرًا زائدًا على التعرفة الطبية، علماً أن قيمة التعرفة التي تم وضعها ولم تصدر بعد فقدت جزءاً من قيمتها باعتبار أن هناك تأخيراً في إصدارها رغم المطالبات العديدة التي تطالب في ذلك، وأشارت شموط إلى أن فائدة إصدار التعرفة الجديد إنها تزيد من دخل المشافي الحكومية وبالتالي فإنها تحل هذه المشكلة بشكل كبير وهذا ما يؤدي إلى زيادة دخل الأطباء والمرضى والعاملين، معتبرة أن هذا ينعكس إيجاباً على جودة العمل في المجال الصحي.

وفيما يتعلق بموضوع أطباء التخدير جددت شموط تخديرها من تناقص أعداد الأطباء المختصين في هذا



تخدير ١٣ طبيباً، معتبرة أن هذا العدد قليل وبالتالي لابد من وجود حلول سريعة لتفجير طلاب الطب في الدخول إلى اختصاص التخدير، مؤكداً أن سورية بحاجة حالياً إلى أكثر من ألف طبيب على أقل تقدير لسد النقص الحاصل في هذا المجال.

شموط أشارت إلى أن العديد من المختصين الجدد في اختصاص التخدير يسعون إلى السفر خارج البلاد لتحسين وضعهم المعيشي باعتبار أن طبيب التخدير يعاني من هذا الموضوع.

ولفتت شموط إلى المؤتمر الخاص بالرابطة التي عقد منذ فترة ومن أهم مطالبه تحسين دخل أطباء التخدير وغيرها من المواضيع التي تخص أطباء التخدير، مؤكداً أنه لا يوجد أي شيء جديد حول إيجاد حلول لمشاكل أطباء التخدير وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع تحسين دخلهم المعيشي الذي يشكل لهم الأول لأطباء التخدير.

ولفتت شموط إلى أن طبيب التخدير يحق له أن يفتح عيادة ولكن كطبيب عام، مشيرة إلى أن محاسبة الطبيب الذي يقوم بأي خطأ طبي من اختصاص النقابة وليس الرابطة على اعتبار أن دور الرابطة علمي وليس من اختصاصها محاسبة الأطباء الذين يرتكبون أخطاء طبية.

الاختصاص، موضحة أن الكادر الطبي خسر حوالي ٣٠ بالمئة وبالتالي فإن ٧٠ بالمئة من الأطباء هم في أعمار قريبة للتقاعد، لافتة إلى أن عدد المقيمين الجدد الذين سجلوا هذا العام في مشافي وزارة الصحة اختصاص

إنجاز دولي جديد في مجال المعلوماتية والتفكير الحسابي تحققه هيئة التميز والإبداع

قاسم: يمكننا من نشر التفكير الحسابي والاستفادة من كل خدمات «بيبراس» المحمية



محمود الصالح

في كل ما يخصها، طبعاً لا يمكن الاستفادة من مهام بيبراس وخدماتها من دون الحصول على العضوية فيها، فالمهام محمية فكرياً بقوانين دولية.

وبدأت هيئة التميز والإبداع ببنشر التفكير الحسابي بعدة وسائل، منها تحدي بيبراس الوطني الذي أقيم العام الماضي في شهر تشرين الثاني للمرة الأولى، كذلك قامت الهيئة بجهود كبيرة لردف منهاج الرياضيات المدرسي بمسائل جديدة تدعم التفكير الحسابي، وتؤسس لنشر أدلة للمدرسين للتعرف على هذا التفكير، وتعتمد في تعزيز ذلك على دعم كبير من مهام بيبراس، فهي مسائل مرسومة بتأثير كبير.

علماً أن بيبراس هي تجمع دولي للمنظمات والأفراد في مجال تعليم علوم الحاسوب، وهدف رابطة بيبراس تعزيز التفكير الحسابي والتفكير العلمي السوري في هيئة التميز والإبداع لن قاسم في تصريح لـ«الوطن»، قالت فيه: انتسبت هيئة التميز والإبداع كممثل لسورية إلى رابطة بيبراس عام ٢٠١٩ كعضو مراقب، وحصلت على العضوية الكاملة في ورشة العمل الأخيرة التي أقيمت هذه السنة في شهر أيار الجاري، وبذلك حصلت على حق التصويت في بيبراس

حقت هيئة التميز والإبداع هذا العام تطوراً جديداً في مجال تعزيز المعلوماتية والتفكير الحسابي وذلك حصولها على العضوية الكاملة في رابطة بيبراس الدولية في ورشة العمل الأخيرة التي أقيمتها «بيبراس» هذا العام خلال الشهر الجاري، وبذلك حصلت على حق التصويت في بيبراس في كل ما يخصها، وياتي بإمكانها الاستفادة من مهام بيبراس وخدماتها، المحمية فكرياً بقوانين دولية، حيث تمكن أهمية هذه العضوية في دعم هيئة التميز والإبداع ببنشر التفكير الحسابي الذي تعمل عليه بعدة وسائل، ومنها تحدي بيبراس الوطني الذي أقيم السنة الماضية في شهر تشرين الثاني للمرة الأولى.

وعن أهمية هذا الإنجاز بيئت مديرة الأوبليدات العلمي السوري في هيئة التميز والإبداع لن قاسم في تصريح لـ«الوطن»، قالت فيه: انتسبت هيئة التميز والإبداع كممثل لسورية إلى رابطة بيبراس عام ٢٠١٩ كعضو مراقب، وحصلت على العضوية الكاملة في ورشة العمل الأخيرة التي أقيمت هذه السنة في شهر أيار الجاري، وبذلك حصلت على حق التصويت في بيبراس

حقت هيئة التميز والإبداع هذا العام تطوراً جديداً في مجال تعزيز المعلوماتية والتفكير الحسابي وذلك حصولها على العضوية الكاملة في رابطة بيبراس الدولية في ورشة العمل الأخيرة التي أقيمتها «بيبراس» هذا العام خلال الشهر الجاري، وبذلك حصلت على حق التصويت في بيبراس في كل ما يخصها، وياتي بإمكانها الاستفادة من مهام بيبراس وخدماتها، المحمية فكرياً بقوانين دولية، حيث تمكن أهمية هذه العضوية في دعم هيئة التميز والإبداع ببنشر التفكير الحسابي الذي تعمل عليه بعدة وسائل، ومنها تحدي بيبراس الوطني الذي أقيم السنة الماضية في شهر تشرين الثاني للمرة الأولى.

وعن أهمية هذا الإنجاز بيئت مديرة الأوبليدات العلمي السوري في هيئة التميز والإبداع لن قاسم في تصريح لـ«الوطن»، قالت فيه: انتسبت هيئة التميز والإبداع كممثل لسورية إلى رابطة بيبراس عام ٢٠١٩ كعضو مراقب، وحصلت على العضوية الكاملة في ورشة العمل الأخيرة التي أقيمت هذه السنة في شهر أيار الجاري، وبذلك حصلت على حق التصويت في بيبراس